

واقع قطاع الاتصالات في
فلسطين خلال عام 2024

5th jan, 2025

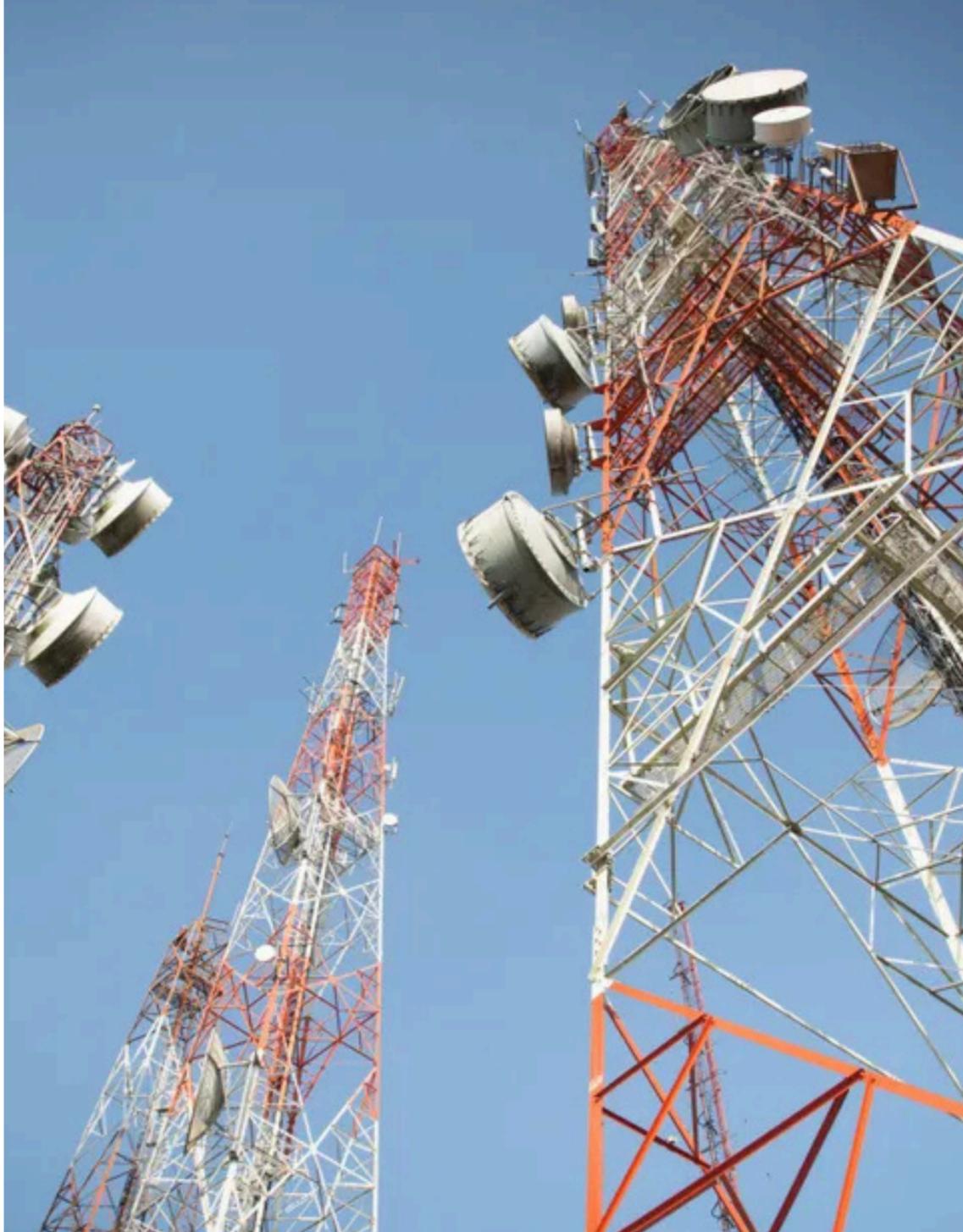
محاوَر العرض

قطاع الاتصالات

قطاع تكنولوجيا المعلومات

قطاع البريد





قطاع الاتصالات

يعاني قطاع الاتصالات منذ زمن بعيد، وذلك بسبب المعوقات التي يفرضها الاحتلال. ففي الضفة الغربية يتم استباحة السوق الفلسطيني من قبل الشركات الإسرائيلية التي تقدم خدماتها دون ترخيص ودون ضرائب، كما يتم وضع العراقيل أمام الشركات الفلسطينية، والتي تتمثل بحرمان فلسطين من الترددات ووضع شروط مجحفة بحق الشركات للوصول إلى المناطق المصنفة (ج)، كما يعرقل عمل الشركات في إصدار موافقات على إقامة الأبراج في المناطق المصنفة (ج)، ويمنع الاحتلال إدخال الأجهزة والمعدات للشركات.

- وبما يتعلق بقطاع غزة، فإن قطاع الاتصالات يعتبر قطاعاً مُدمّراً؛ حيث يعاني القطاع قبل الحرب من عراقيل عدة تتمثل في عدم حصول قطاع غزة على الخدمات الحديثة؛ حيث لا يزال المواطن الفلسطيني في القطاع يحصل على خدمات الجيل الثاني في الموبايل بسبب منع الاحتلال للترددات، كما أن شبكات الاتصالات الثابتة والخلوية والإنترنت تعاني من عدم سماح الاحتلال بإدخال الأجهزة والمعدات اللازمة للصيانة وتوسيع الشبكة

قطاع الاتصالات

الخدمات المتأثرة

تعرضت شبكات الاتصالات في غزة لأضرار جسيمة بسبب الحرب أدت إلى انقطاع خدمات الانترنت اكثر من 10 مرات مما ادا الى تآثر خدمات عديدة في قطاع الاتصالات منها

-:

- الانقطاع عن العالم
- قطاع الصحة
- التعليم
- الطوارئ
- المياه
- الصحافة
- القطاع المصرفي

خسائر المالية لقطاع

الاتصالات

تقدر التكلفة الإجمالية للأضرار في غزة بنحو 500 مليون \$ ما بين اضرار مباشرة وغير مباشرة . وتمثلت الأضرار المباشرة بالبنية التحتية والأصول المادية وكانت الخسائر كالتالي:-

- قطاع الاتصالات المتنقلة 210 مليون \$.
- قطاع الاتصالات الثابتة والانترنت 242.1 مليون \$.

تأثير الحرب على البنية التحتية للقطاع

يواجه قطاع الاتصالات عجزاً كبيراً حيث كان التدمير كالتالي :-

- 80% البنية التحتية لشبكات الهاتف المحمول والانترنت الثابت.
- 100% لشبكات الاتصالات الاسلكية WI-FI والمحطات الاذاعية ومراكز الاتصال .

قطاع الاتصالات



التحديات التي يواجهها السكان

- شهد قطاع الاتصالات في غزة اضطرابات شديدة مما أدى إلى انهيار كبير في خدمات الاتصالات والاتصال بالإنترنت وقد أدى هذا إلى تفاقم التحديات التي تواجه السكان الذين يعتمدون على الاتصال الرقمي للوصول إلى المعلومات والخدمات الأساسية ومنها على سبيل المثال القطاع الصحي عدم القدرة على الاتصال لطلب الاسعاف .
- عدم السماح بادخال تقنيات الجيل الرابع الى فلسطين

دور الشركات المحلية والدولية

اتخذت شركات الاتصالات الفلسطينية التدابير اللازمة لمواصلة العمليات حيثما أمكن في ظل ظروف عالية الخطورة. ومن خلال تمكن مزودو الخدمة من استعادة الخدمات جزئيًا او كليًا في مناطق محددة، وقد أظهر مشغلو الاتصالات مسؤولية اجتماعية كبيرة من خلال توفير خدمات الهاتف المحمول والإنترنت المجانية، مما مكن المواطنين من البقاء على اتصال.

الشركات الدولية قامت وزارة الاتصالات بالتواصل مع الشركات الخارجية والدولية مثل شركة ستار لينك لتوفير الاتصال عبر الاقمار الصناعية لكن لم يتم الاستجابة لهذا الطلب لغاية الان .

ندعو المجتمع الدولي إلى دعم عاجل لقطاع الاتصالات في غزة، باعتباره شريان حياة أساسي في ظل الظروف الإنسانية الكارثية. حيث حصلنا على القرارات والدعم التالي :-

- قرارات مجلس الوزراء للاتصالات العربي رقم 47
- دعم الوقود من اجل شركات الاتصالات لضمان استمرارية عمل شبكتها من خلال الهيئات الانسانية والدول العربية
- اخذ قرار من الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن تقديم المساعدة والدعم لفلسطين لاعادة بناء قطاع اتصالاتها رقم 1424
- تنفيذ قرارات الاتحاد الدولي للاتصالات
- تنفيذ قرارات مجلس الوزراء للاتصالات العربي
- الضغط الدولي على الجانب الاسرائيلي من اجل الحصول على تقنيات الجيل الرابع والخامس

الاستجابة الدولية

التوصيات المستقبلية

قطاع تكنولوجيا المعلومات



يعد قطاع تكنولوجيا المعلومات أحد أبرز القطاعات الواعدة في الاقتصاد الفلسطيني، وقد شهد نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة قبل الحرب. ومع ذلك، تعرض هذا القطاع لضربة قوية نتيجة الحرب الأخيرة على غزة، مما أثر على الشركات، المشاريع الناشئة، البنية التحتية، والموارد البشرية. يستند هذا التقرير إلى بيانات استبيان "تقييم غزة 2024" ومصادر إضافية لتقديم تحليل شامل للأضرار المباشرة وغير المباشرة وتأثيرها على الاقتصاد التكنولوجي في غزة (بيتا) المرفقين.

الأضرار التشغيلية والبشرية للشركات

الأضرار التشغيلية

- 140 شركة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات تأثرت بشكل مباشر.
- 46% من الشركات تعمل بشكل جزئي فقط.
- 32% من الشركات أغلقت نهائياً.
- 22% من الشركات توقفت بسبب تدمير المعدات، بينما 20% فقدت عملاءها، و16% خسرت أماكن عملها.
- 60% من الشركات نقلت عملياتها مؤقتاً إلى مصر.
- 13% أعادت تموضعها داخل غزة، بينما البقية توزعت على الخليج وكندا وتركيا.
- 54% من الشركات لا تزال تحتفظ ببعض العمليات داخل غزة.
- توقف المشاريع المشتركة مع الأسواق الدولية مثل الأردن والخليج، حيث تم تعليق 44 عقداً وإنهاء 65 عقداً.

الأضرار البشرية

2800 موظف فقدوا وظائفهم بشكل مباشر نتيجة الحرب



قطاع تكنولوجيا المعلومات

أثر الحرب على الابتكار والشركات الناشئة

تعطيل الابتكار:

- تكرار انقطاع الكهرباء والإنترنت أدى إلى صعوبة تطوير المنتجات والخدمات.
- تأخير في تنفيذ المشاريع الدولية والمحلية.

تحديات التمويل:

- ضعف الدعم المالي للمشاريع الناشئة، حيث يتركز التمويل على الإغاثة الإنسانية بدلاً من إعادة بناء القطاع التكنولوجي.
- صعوبة الوصول إلى تمويل دولي بسبب القيود المفروضة على التحويلات البنكية.

انعدام الأمن الوظيفي:

- زيادة الاعتماد على العقود قصيرة الأجل والعمالة غير المحلية

الأضرار في البنية التحتية التكنولوجية

الاتصالات والإنترنت:

- 70-80% من شبكات الألياف الضوئية تعرضت للتدمير، مما أثر بشكل كبير على الاتصال الرقمي.
- تكرار الانقطاعات في خدمات الإنترنت والاتصالات الخلوية بسبب الأضرار في البنية التحتية.

المؤسسات التعليمية:

- 677 مدرسة و16 جامعة تأثرت بشكل مباشر، مما أدى إلى انقطاع خدمات التعليم الإلكتروني وتعطل أنظمة التعلم عن بُعد.

الشركات التقنية:

- البنية التحتية التكنولوجية المتضررة أعاقت استمرار العمل بشكل طبيعي، مع فقدان بيانات ومعدات أساسية.

الأضرار المالية

- 85% من الشركات كانت تحقق أكثر من 10,000 دولار شهرياً و بعد الحرب، انخفضت الإيرادات حيث 79% من الشركات تحقق أقل من 10,000 دولار شهرياً.
- 72% من الشركات تستمر في دفع التكاليف التشغيلية مثل الإيجارات والرواتب والتراخيص ورسوم تصل إلى 20% لتحويل الأموال تُفرض على الشركات، مما يزيد من الضغط المالي.
- 6 حاضنات أعمال دُمّرت بالكامل، مما أدى إلى توقف العديد من المشاريع الريادية.
- تأخير شديد في عمليات الشحن والنقل بسبب القيود الأمنية.

قطاع تكنولوجيا المعلومات

إعادة البناء:

- 83% من الشركات تخطط للعودة إلى العمل في غزة بمجرد تحسن الأوضاع.
- احتياجات الدعم:
 - تمويل مباشر لإعادة بناء البنية التحتية.
 - برامج تدريب للموظفين لتعويض الخسائر البشرية.
 - تخفيف القيود المالية لتحفيز إعادة الاستثمار.

تعزيز التوظيف:

- الحاجة إلى تطوير مهارات العاملين المحليين في مجالات التكنولوجيا الحديثة.
- توجيه دعم خاص لتشجيع الابتكار داخل الحاضنات الريادية.

- إعادة بناء البنية التحتية
- تعزيز التعليم والتدريب
- تعزيز التعاون الدولي
- تشجيع الابتكار

خطط الشركات للمستقبل

التوصيات

قطاع البريد في غزة يعد شريانًا حيويًا لتسهيل حركة الطرود والمراسلات الاجراءات المالية الحكومية ، إلا أن الحرب ألقت بظلالها الثقيلة عليه. الجهود المستقبلية يجب أن تركز على إعادة بناء البنية التحتية وتحسين الخدمات لاستعادة ثقة العملاء وتعزيز دور القطاع في دعم الاقتصاد المحلي.

1. الأضرار التشغيلية

الوضع التشغيلي للمكاتب البريدية:

- إجمالي عدد المكاتب البريدية في غزة: 54 مكتبًا ضمن (11 مكتب بريد ضمن البريد الفلسطيني بمختلف التصنيفات واء كان رئيسي / فرعي، 43 مكتب بريد تتبع شركات مرخص لها و وكالات بريدية).
- (60%) (32 مكتب) تعرضت لتدمير كلي أو جزئي.
- (30%) (16 مكتبًا) مغلقة حاليًا لعدم صلاحية التشغيل.
- (10%) (6 مكاتب) فقط تعمل بكامل طاقتها التشغيلية.

تأثر الخدمات البريدية:

- 95% من الطرود البريدية تأخر تسليمها خلال الحرب.
- 50% من الشحنات تعرضت للتلف أو الفقدان.
- 95% من الحوالات المالية تأخر تسليمها بسبب تعطل الأنظمة البريدية.

المراسلات الدولية:

- توقف إرسال واستقبال المراسلات الدولية بنسبة 99% خلال فترة الحرب.

قطاع البريد

الأضرار في البنية التحتية

الأضرار المادية:

- 98% من المعدات البريدية، بما في ذلك الفرز الآلي والطابعات والأنظمة الإلكترونية، تعرضت للتلف أو التدمير.
- 92% من وسائل النقل البريدية خرجت عن الخدمة، بما يشمل:
 - 50 مركبة توصيل.
 - 43 دراجة نارية مخصصة للتوزيع المحلي.

شبكات النقل والتوزيع:

- الطرق المؤدية إلى المناطق الريفية تعطلت بنسبة 96% بسبب الأضرار.
- انقطاعات في خدمات الإنترنت أثرت على تشغيل الأنظمة بنسبة 88% من وقت الحرب.

الأضرار البشرية

فقدان الوظائف:

- إجمالي العاملين قبل الحرب: 450 موظفًا.
 - 70% (315 موظفًا - فقدوا وظائفهم).
 - 15% (67 موظفًا - يعملون بدوام جزئي بسبب انخفاض حجم العمل).

موظفو التوصيل:

- 90% من موظفي التوصيل غير قادرين على أداء عملهم بسبب نقص وسائل النقل أو تدميرها.

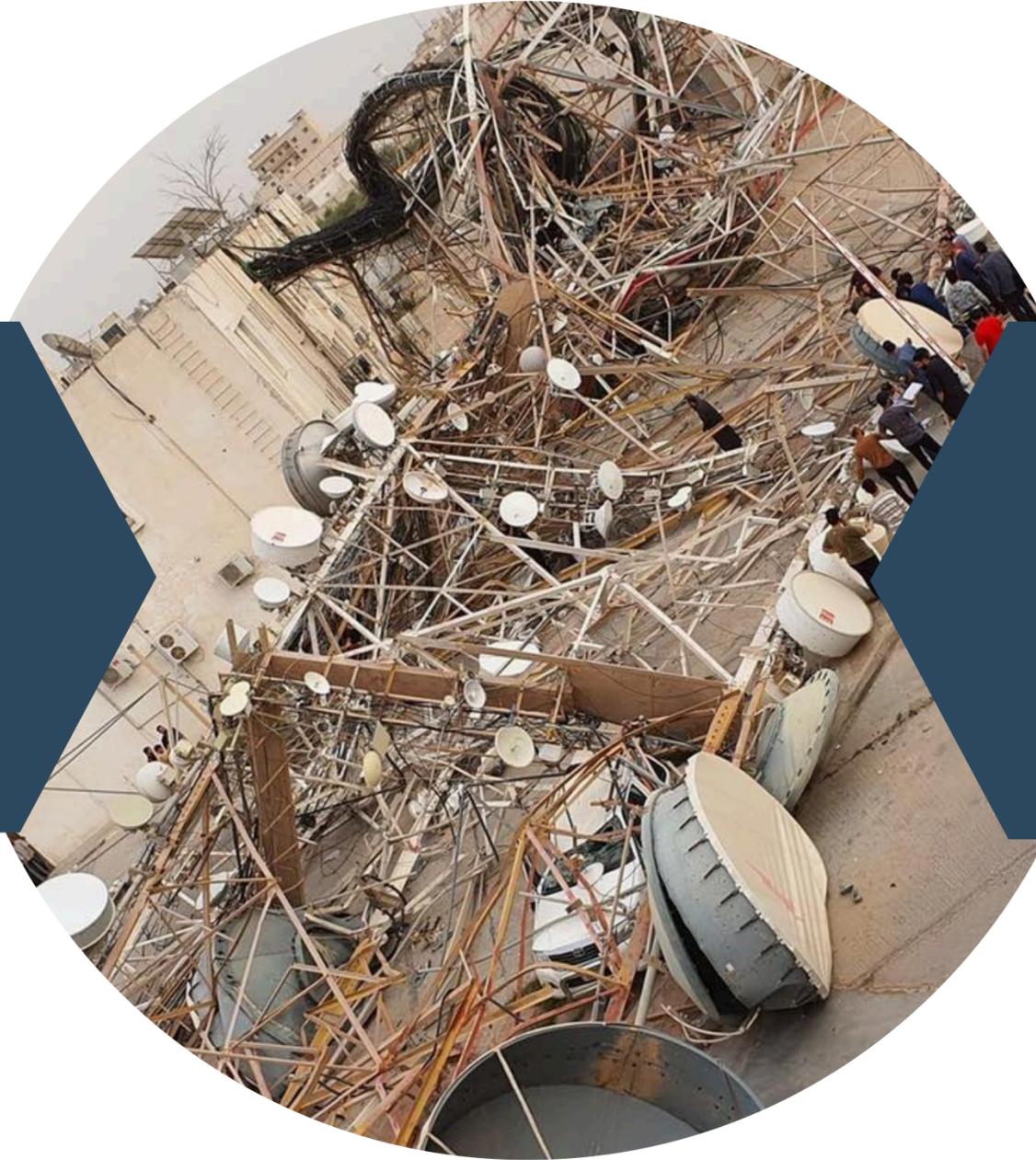
إصابات العاملين:

- 15% من العاملين (68 موظفًا) تعرضوا لإصابات أثناء أداء مهامهم.
- 45% من العاملين يحتاجون إلى تدريب على الإجراءات الطارئة لضمان سلامتهم

الأضرار المالية

الخسائر التشغيلية:

- الإيرادات الشهرية التقريبية قبل الحرب: 500,000 دولار للقطاع.
- فقدان الوثائق والمراسلات:
 - 100,000 طرد ووثيقة بريدية تم فقدانها أو تلفها خلال الحرب.
 - خسائر مالية مباشرة تُقدر بـ 5.5 مليون دولار نتيجة لتدمير المرافق والمعدات.



Thank You